بنك السلام ش.م.ب.

(مصرف السلام – البحرين ش.م.ب. سابقاً)

البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2021

بنك السلام ش.م.ب.

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

المحـتويات	الصفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى المساهمين	1 - 6
البيانات المالية الموحدة	
بيان المركز المالي الموحد	7
بيان الدخل الموحد	8
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	9
بيان التدفقات النقدية الموحد	10
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	11 – 81
معلومات إضافية غير مدققة	1 – 3

كي بي ام جي فخرو ذ.م.م.
التدقيق
الطابق الثاني عشر
برج فخرو
صندوق بريد ٧١٠، المنامة
مملكة البحرين

تليفون : ٢٢٤٨٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس : ٢٢٧٤٤٣ ١٧ ٩٧٣+
الموقع الإلكتروني : www.kpmg.com/bh
س.ت : ٦٢٢٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب (مصرف السلام – البحرين ش.م.ب سابقاً)
المنامة – مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك السلام ش.م.ب (مصرف السلام – البحرين ش.م.ب. سابقاً) ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليها معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم *"مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"* من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

كي بي ام جي فخرو، هي شركة بمسئولية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين
وهي عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة التابعة لكي بي ام جي العالمية التعاونية
("كي بي إم جي") مؤسسة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل وموجودات الإيجارات التمويلية

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.4، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.5(د)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم31.2).

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: • أهمية الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير والتي تمثل 51% من مجموع الموجودات؛ • يتضمن انخفاض قيمة موجودات التمويل وموجودات الإيجارات التمويلية ما يلي: ➢ تقديرات وأحكام تقديرية معقدة لكل من التوقيت واحتساب انخفاض القيمة بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة، ➢ استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام تقديرية مهمة وتضع عددًا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها والتي يتم تحديدها كوظيفة لتقييم احتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD")، والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD") ، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية؛ ➢ متطلبات الإفصاح المعقدة المتعلقة بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام التقديرية الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي: • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على الخسائر الائتمانية المتوقعة. ***اختبار أنظمة الرقابة*** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي: • اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل غير المتعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ • اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات. • اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها. ***اختبارات التفاصيل*** تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها: • اختبار عينة من ملفات الائتمان للحسابات المنتجة وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المؤهلة، وعلى هذا الأساس تقييم ملائمة تصنيف وترحيل الائتمان؛ • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة؛ • اختبار الدقة المحاسبية لحساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
• الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس استشرافي غير منحاز، يعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. يتم إجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل الإدارة لمعالجة قيود نموذج الانخفاض المعروفة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة. أن الفرضيات المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي غير مؤكدة بدرجة كبيرة، نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد-19) والتي، و بجانب استجابة الحكومة (مثل برامج التأجيل وحزمة الحوافز الحكومية)، تزيد من مستوى الأحكام التقديرية من قبل المجموعة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.	• مراجعة الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19)، مع تركيز محدد على إعادة تقييم عوامل الاقتصاد الكلي، وأوزان الاحتمالات، وأثر الضغط المالي على القطاعات المختلفة والنظر في الإرشادات التنظيمية؛ • اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ • واختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. • تقييم كفاية المخصصات مقابل القروض والسلف منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقًا لمعايير اعداد التقارير المالية الواجب تطبيقها. ***الاستعانة بالمتخصصين*** بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائي كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي: • لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • لقد قمنا بإشراك اخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في: ▪ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ▪ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19). ***الإفصاحات*** قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويل و موجودات الايجارات التمويلية بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقييم الاستثمارات في أوراق مالية غير مدرجة

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (ي) واستخدام التقديرات و الأحكام في إيضاح رقم 2.4 و إيضاح رقم 41.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تشمل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة استثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة يتم احتسابها بالقيمة العادلة. تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي تم التركيز عليها لأن تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة (المستوى 3 من الأدوات المالية) المحتفظ بها بالقيمة العادلة يتطلب تطبيق تقنيات تقييم غالباً ما تنطوي على ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل المجموعة، واستخدام مُدخلات جوهرية غير قابلة للرصد.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: • مقارنة مدخلات المعلومات المالية الرئيسية مع المصادر الخارجية والمعلومات المالية الإدارية للشركة المستثمر فيها، حسب الاقتضاء؛ • تقييم مؤهلات وخبرات خبراء التقييم المستقلين المعينين من خلال قراءة شروط التعيين لتحديد إذا ما كانت هناك أية أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو قامت بالحد من نطاق عملهم. • لقد قمنا بإشراك اخصائيي تقييم تابعين لنا، تم القيام بالتالي: ➢ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل المجموعة ومقيميها المعينين من خلال المقارنة مع ممارسة القطاع المرصودة؛ ➢ بالنسبة للأصول المقيمة باستخدام طريقة البواقي، فيتم تقييم معقولية المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة من خلال استخدام لمعرفتنا بالقطاعات التي تعمل فيها الشركات المستثمر فيها، وأعراف القطاع؛ ➢ تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقييم الاستثمارات العقارية

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (م) و استخدام التقديرات و الأحكام في إيضاح رقم 2.4 و إيضاح رقم 13.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية: • حالة عدم التيقن السائدة في سوق العقارات؛ • تطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: • لقد قمنا بإشراك اخصائيي تقييم العقارات الخاصين بنا للاستعانة بمعرفتهم بالقطاع والمعلومات التاريخية المتوفرة في الآتي: ➢ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات المستقل الذي عينته المجموعة؛ ➢ للأصول المقيمة باستخدام طريقة البواقي، اختبار المُدخلات والفرضيات المستخدمة في التقييم؛ • تقييم مؤهلات وخبرات خبراء التقييم المستقلين المعينين من خلال قراءة شروط التعيين لتحديد إذا ما كانت هناك أية أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو حدت من نطاق عملهم؛ • تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن تتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي إم جي

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
12 فبراير 2022

	إيضاح	***2021***	*2020*
		ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	4	**309,149**	288,266
إيداعات لدى مؤسسات مالية	5	**133,860**	37,965
صكوك سيادية	6	**613,403**	393,108
صكوك الشركات	6	**26,285**	16,395
موجودات التمويلات	7	**806,968**	814,449
موجودات الإيجارات التمويلية	8	**555,909**	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	10	**91,591**	98,034
عقارات استثمارية	11	**57,961**	67,586
عقارات للتطوير	12	**2,943**	2,943
استثمار في شركات زميلة	13	**14,533**	12,036
موجودات أخرى	14	**45,998**	35,237
الشهرة	15	**25,971**	25,971
مجموع الموجودات		**2,684,571**	2,261,353
المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصة غير مسيطرة			
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية	5	**126,891**	116,883
حسابات جارية للعملاء		**482,739**	363,970
تمويل مرابحة لأجل	16	**100,216**	221,671
مطلوبات أخرى	17	**53,789**	52,282
مجموع المطلوبات		**763,635**	754,806
حقوق حاملي حسابات الاستثمار			
عقود وكالة من مؤسسات مالية	18	**299,607**	264,784
عقود وكالة ومضاربة من العملاء	18	**1,324,570**	960,596
مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار		**1,624,177**	1,225,380
حقوق ملكية المساهمين			
رأس المال	19	**241,972**	230,450
أسهم الخزينة	19	**(12,473)**	(7,530)
علاوة إصدار أسهم		**209**	12,209
أرباح مستبقاة / خسائر متراكمة		**19,531**	(5,549)
احتياطيات		**47,012**	51,186
مجموع حقوق ملكية المساهمين		**296,251**	280,766
حصة غير مسيطرة		**508**	401
مجموع حقوق الملكية		**296,759**	281,167
مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين و حصة غير مسيطرة		**2,684,571**	2,261,353

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس الإدارة	مطر محمد البلوشي نائب رئيس مجلس الإدارة	رفيق النايض الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاح	***2021*** ***ألف دينار بحريني***	*2020* *ألف دينار بحريني*
الدخل التشغيلي			
دخل التمويل	22	**76,357**	74,863
دخل من الصكوك		**22,421**	19,481
(خسارة) صافي من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	23	**(2,981)**	(8,964)
دخل / (خسارة) من العقارات	24	**56**	(1,825)
الرسوم والعمولات، صافي	25	**8,239**	7,406
حصة الربح من شركات زميلة	13	**2,697**	1,953
إيرادات أخرى	26	**462**	3,665
مجموع الدخل التشغيلي		**107,251**	96,579
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية		**(4,154)**	(4,265)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل		**(2,876)**	(5,559)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل			
حصة المجموعة كمضارب ووكيل		**(68,425)**	(60,186)
حصة المجموعة كمضارب		**552**	925
رسوم وكالة للمجموعة		**31,896**	29,926
حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح	18	**(35,977)**	(29,335)
صافي الدخل التشغيلي		**64,244**	57,420
المصروفات التشغيلية			
تكاليف الموظفين	27.1	**17,033**	14,759
تكلفة المباني		**1,866**	2,293
استهلاك		**1,283**	1,882
مصروفات تشغيلية أخرى	27.2	**13,675**	11,091
مجموع المصروفات التشغيلية		**33,857**	30,025
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة		**30,387**	27,395
صافي مخصص انخفاض القيمة	9	**(9,163)**	(18,277)
صافي ربح السنة		**21,224**	9,118
العائد إلى:			
- مساهمي البنك		**21,367**	9,142
- حصة غير مسيطرة		**(143)**	(24)
		21,224	9,118
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	21	**9.1**	3.9

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

المبالغ بآلاف الدنانير البحرينية

	المنسوب إلى مساهمي البنك										
					الاحتياطيات						
	رأس المال	*أسهم الخزينة*	*احتياطي علاوة إصدار أسهم*	*أرباح مستبقاة*	*احتياطي قانوني*	*احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات*	*احتياطي القيمة العادلة للعقارات*	*احتياطي تحويل عملات أجنبية*	*مجموع الاحتياطيات*	*مجموع حقوق ملكية المساهمين*	*حصة غير مسيطرة*	*مجموع حقوق الملكية*
الرصيد في 1 يناير 2021	**230,450**	**(7,530)**	**12,209**	**(5,549)**	**21,778**	**9,844**	**23,348**	**(3,784)**	**51,186**	**280,766**	**401**	**281,167**
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 32 (إيضاح 2.6)	**-**	**-**	**-**	**57**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**57**	**-**	**57**
الرصيد في 1 يناير 2021 (المعدل)	**230,450**	**(7,530)**	**12,209**	**(5,492)**	**21,778**	**9,844**	**23,348**	**(3,784)**	**51,186**	**280,823**	**401**	**281,224**
صافي ربح السنة	**-**	**-**	**-**	**21,367**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**21,367**	**(143)**	**21,224**
الحركة في القيمة العادلة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(312)**	**-**	**-**	**(312)**	**(312)**	**-**	**(312)**
الحركة من الاحتياطي إلى بيان الدخل	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(483)**	**-**	**(483)**	**(483)**	**-**	**(483)**
إعادة تحويل عملات أجنبية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(201)**	**(201)**	**(201)**	**-**	**(201)**
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	**-**	**-**	**-**	**21,367**	**-**	**(312)**	**(483)**	**(201)**	**(996)**	**20,371**	**(143)**	**20,228**
أسهم منحة صادرة	**11,522**	**-**	**-**	**(11,522)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
المحول للأرباح المستبقاة (إيضاح 19.2)	**-**	**-**	**(12,000)**	**17,315**	**(5,315)**	**-**	**-**	**-**	**(5,315)**	**-**	**-**	**-**
المحول للاحتياطي القانوني	**-**	**-**	**-**	**(2,137)**	**2,137**	**-**	**-**	**-**	**2,137**	**-**	**-**	**-**
شراء أسهم خزينة	**-**	**(4,943)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(4,943)**	**-**	**(4,943)**
الحركة في حصة غير مسيطرة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**250**	**250**
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	**241,972**	**(12,473)**	**209**	**19,531**	**18,600**	**9,532**	**22,865**	**(3,985)**	**47,012**	**296,251**	**508**	**296,759**
الرصيد في 1 يناير 2020	221,586	(6,758)	12,209	42,608	21,107	8,257	23,589	(3,223)	49,730	319,375	699	320,074
صافي ربح السنة	-	-	-	9,142	-	-	-	-	-	9,142	(24)	9,118
الحركة في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	1,587	-	-	1,587	1,587	-	1,587
الحركة من الاحتياطي إلى بيان الدخل	-	-	-	-	-	-	(241)	-	(241)	(241)	-	(241)
إعادة تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	(561)	(561)	(561)	-	(561)
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	-	-	-	9,142	-	1,587	(241)	(561)	785	9,927	(24)	9,903
أسهم منحة صادرة	8,864	-	-	(8,864)	-	-	-	-	-	-	-	-
أرباح أسهم نقدية لسنة 2019	-	-	-	(8,551)	-	-	-	-	-	(8,551)	-	(8,551)
خسارة التعديل (إيضاح 2.2)	-	-	-	(24,768)	-	-	-	-	-	(24,768)	-	(24,768)
دعم من الحكومة	-	-	-	2,143	-	-	-	-	-	2,143	-	2,143
شراء أسهم خزينة	-	(772)	-	-	-	-	-	-	-	(772)	-	(772)
الحركة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(274)	(274)
معاملات مع حصة غير مسيطرة	-	-	-	(16,588)	-	-	-	-	-	(16,588)	-	(16,588)
المحول للاحتياطي القانوني	-	-	-	(671)	671	-	-	-	671	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	230,450	(7,530)	12,209	(5,549)	21,778	9,844	23,348	(3,784)	51,186	280,766	401	281,167

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	2021	*2020*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الأنشطة التشغيلية		
صافي ربح السنة	**21,224**	9,118
تعديلات للبنود التالية:		
إستهلاك	**1,283**	1,882
خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات	**3,506**	10,616
صافي مخصص انخفاض القيمة	**9,163**	18,277
إطفاء علاوة إصدار صكوك – صافي	**1,016**	-
أثر خسارة التعديل	**-**	(23,170)
حصة الربح من شركات زميلة	**(2,697)**	(1,953)
الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**33,495**	14,770
تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	**(10,530)**	10,093
أرصدة لدى بنوك أخرى	**-**	(9,955)
ذمم مدينة لعقود مرابحات ووكالة من بنوك فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أكثر	**(2,019)**	-
موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية	**(86,520)**	(224,612)
موجودات أخرى	**(10,990)**	(7,109)
إيداعات من مؤسسات مالية	**10,100**	(94,576)
حسابات جارية للعملاء	**118,769**	74,514
مطلوبات أخرى	**2,864**	14,912
حقوق حاملي حسابات الاستثمارات	**398,797**	190,637
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	**453,966**	(31,326)
الأنشطة الاستثمارية		
صكوك سيادية	**(221,487)**	(46,440)
صكوك الشركات	**(9,904)**	5,743
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات	**12,079**	4,147
شراء مباني ومعدات	**(2,815)**	(2,304)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(222,127)**	(38,854)
الأنشطة التمويلية		
تمويل مرابحة لأجل	**(121,455)**	76,081
أرباح أسهم مدفوعة	**(1,139)**	(12,993)
شراء أسهم الخزينة	**(4,943)**	(772)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية	**(127,537)**	62,316
صافي التغير في النقد وما في حكمه	**104,302**	(7,864)
النقد وما في حكمه في 1 يناير	**291,645**	299,509
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	**395,947**	291,645
يتكون النقد وما في حكمه من: *		
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**79,458**	82,286
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**184,648**	171,253
إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية أقل من 90 يوماً	**131,841**	38,106
	395,947	291,645

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2021 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 87 ألف دينار بحريني (2020: 217 ألف دينار بحريني).
** أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 9,746 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للبنك.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

1 تقرير المنشأة

تأسس بنك السلام ش.م.ب. ("البنك") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي، ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية، ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. حصل البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير الاعتيادية الذي عقد بتاريخ 30 سبتمبر 2021، على موافقة المساهمين لتغيير إسم البنك من مصرف السلام – البحرين ش.م.ب إلى بنك السلام ش.م.ب. تم الانتهاء من الإجراءات القانونية في هذا الصدد بتاريخ 28 أكتوبر 2021.

عنوان البنك هو مبنى 935، طريق 1015، مجمع 410، السنابس، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

			نسبة الملكية %	
اسم الشركة	*بلد التأسيس*	*الأنشطة الرئيسية*	***2021***	*2020*
إيه إس بي - سيشل ("ASBS")	سيشل	تقديم خدمات مصرفية	**%70**	%70
إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) المحدودة	هونج كونج	إنتاج الديزل الحيوي	**%36**	%36

يعمل البنك وشركته البنكية التابعة الرئيسية من خلال تسعة فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في سيشل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدير/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

لقد تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 12 فبراير 2022.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات في الصكوك السيادية وصكوك الشركات، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمارات العقارية وبعض أدوات التحوط التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للمجموعة كانت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. باستثناء تغييرات السياسات المحاسبية المذكورة أدناه والتي تم تطبيقها باثر رجعي، والتغييرات الناتجة من تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة كما هو مشروح في إيضاح رقم (2.3) أدناه، فإن جميع السياسات المحاسبية الأخرى لم تتغير، وتم تطبيقها بثبات على هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي والمعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي أي أثر على المعلومات المالية لسنة المقارنة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية (يتبع)

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للقواعد واللوائح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك آخر تعميمات صادرة عن البنك حول الإجراءات التنظيمية الميسرة استجابة لتطورات جائحة كورونا (كوفيد – 19). هذه القواعد واللوائح تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

أ) احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كورونا (كوفيد – 19)، بدون احتساب أرباح إضافية، في حقوق الملكية، بدلا من حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية . الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) للتفاصيل الإضافية؛

ب) احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/ أو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بجائحة كورونا (كوفيد-19) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورنا (كوفيد 19) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، ويتم احتساب الرصيد المتبقي في بيان الدخل. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية.

الإطار المستخدم أعلاه في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة يشار إليه فيما يلي بإسم "معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2.2 أثر جائحة كورونا

في 11 مارس 2021 ، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) وتطور بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. كما شهدت أسواق الأسهم والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضًا كبيرًا في الأسعار. إن تقدير عدم اليقين مرتبط بمدى وفترة التباطؤ الاقتصادي، وتوقعات العوامل الاقتصادية الرئيسية، مثل إجمالي الناتج المحلي، والعمل، وأسعار النفط، وما غير ذلك. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب الأثر المحتمل لتطورات جائحة كورونا (كوفيد 19) على عمليات المجموعة ومركزها المالي ؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء، واتفاقيات الديون، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. وضعت المجموعة أيضًا إجراءات الطوارئ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية العمل، بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الأحكام التي تم اتخاذها من قبل الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين بخصوص الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وتمثل هذه الأحكام أفضل تقييم للإدارة بناء على المعلومات المتوفرة أو القابلة للرصد.

كما في 31 ديسمبر 2021، فإن البنك ملتزم بمعدل كفاية رأس المال التنظيمي، ومعدل صافي التمويل المستقر، ومعدلات تغطية السيولة.

أثر الإجراءات الميسرة لجائحة كورونا

تعديل الموجودات المالية

خلال السنة السابقة، وبناء على التوجيه التنظيمي الصادر عن مصرف البحرين المركزي، كإجراءات ميسرة للتخفيف من أثر جائحة كورونا، فإن خسارة التعديل لمرة واحدة والبالغة 24,768 ألف دينار بحريني الناتجة عن تأجيل دفع أقساط التمويلات لفترة 6 أشهر المقدمة لعملاء التمويل دون احتساب أرباح إضافية، قد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل بالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. خلال 2020، قدمت المجموعة تأجيلاً لأقساط القروض على تعرضات التمويل بمبلغ 896,279 الف دينار بحريني، كجزء من دعمها للعملاء المتضررين.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 أسس التوحيد

1) دمج الأعمال

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة، عندما تستوفي مجموعة الأنشطة المستحوذة تعريف العمل. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصة التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد أو مجموع الدخل الشامل، حسب ما يناسب.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي (راجع إيضاح 2.5 (ف)). يتم تسجيل أي أرباح مساومة عند الشراء فوراً في بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية. المقابل المحول لايشمل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات الموجودة سابقاً. يتم احتساب مثل هذه المبالغ في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في بيان الدخل الموحد.

يتم تسجيل الاستثمارات المستحوذ عليها والتي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات مالية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم الاستحواذ على مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصتهم في صافي الموجودات.

2) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2021. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك، ما عدا شركة تابعة واحدة. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 أسس التوحيد (يتبع)

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 36 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

3) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب للحصص غير المسيطرة. الخسائر القابلة للتطبيق على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة، يتم تخصيصها للحصص غير المسيطرة، حتى لو كان ذلك يؤدي لتكبد الحصص غير المسيطرة عجزاً في الرصيد.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مساهمي المجموعة.

4) فقدان السيطرة

عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو مشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسبها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

5) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

6) العملة الأجنبية

أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المنشأة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي يستخدمها البنك في معاملاته وكذلك في إعداد البيانات المالية.

ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

ج) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقا لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية ، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ قرارات وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه القرارات والتقديرات على الدخل والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

عدم يقينية التقديرات

الإفتراضات الرئيسية التالية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان
عند تحديد الخسائرالائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقديرالمدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.5 (د)، و31.2.

انخفاض قيمة الشهرة
يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد بناءً على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 15.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة
تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار أحدث المعاملات. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات التقديرية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

عدم يقينية التقديرات (يتبع)

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والمشاريع المشتركة والعقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، بموجب فئة معتمدة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

يحتوي تقييم السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على بند "عدم يقينية جوهرية للتقييم" نتيجة لاضطراب السوق الناتج عن جائحة الكورونا، والذي أدى لانخفاض في أدلة المعاملات وعوائد السوق. هذا البند لا يبطل التقييم ولكن يشير لوجود حالة أكبر من عدم اليقينية بشكل جوهري، مقارنة بأوضاع السوق العادية. بالتالي، فإن المقيم لا يستطيع أن يربط وزناً كالمعتاد على ادلة السوق السابقة لأغراض المقارنة، وهناك مخاطر متزايدة من أن السعر المحقق في معاملة فعلية سيختلف عن نتيجة القيمة. نتيجة للزيادة في عدم اليقينية هذه، قد يتم تعديل الفرضيات بصورة جوهرية في 2022.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

القرارات التقديرية

فرضية الاستمرارية
قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة
ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تم يتم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

في ظروف السوق الحالية الغير متيقنة والاستثنائية، ولغرض تحديد ما يمثل انخفاضاً جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمار، تأخذ الإدارة بالاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نية الإدارة المتعلقة بفترات الاحتفاظ ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بنية الاستثمار الاستراتيجي، أو لغرض أرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية، وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة، أو السوق المحلي، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الغامضة نتيجة لجائحة كورونا؛
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لقيم السوق خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و/ أو
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لأعمال الأساسية للشركة المستثمر فيها خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية المترتبة على المنشأة.

أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، ومشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، وموجودات قيد التحويل، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، ومشتقات تستخدم لإدارة المخاطر وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

باستثناء الصكوك، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والمشتقات التي تستخدم لإدارة المخاطر، تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التمويلات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجود والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة. ترحّل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

تقيم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة

د) تقييم انخفاض القيمة (يتبع)

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً
في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإيجارات التمويلية هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الموجود المالي وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه العميل أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى؛
- من المحتمل بأن العميل سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة.

الشطب
يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن العميل ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد
يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:
- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامةً كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

هـ) النقد وما في حكمه
لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل "النقد وما في حكمه" على النقد في اليد، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطيات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المقيدة)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال 90 يوم أو اقل من تاريخ شرائها.

و) موجودات التمويلات
موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

و) موجودات التمويلات (يتبع)

تعديل موجودات التمويل
إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويلات، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في الدخل الموحد.

تطبق السياسة أعلاه على جميع فترات إعداد التقارير المالية، باستثناء العقود التي كانت خاضعة لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بشأن التدابير التساهلية المتعلقة بجائحة الكورونا (راجع إيضاح 2.2)

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

و1) تمويل المرابحات
المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة. بعد أن يقوم البائع بشراء الموجود بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الموجود على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

و2) تمويل مضاربة
المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الأخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

و3) تمويل المشاركات
تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

ز. موجودات الإيجارات التمويلية
موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة ("المؤجر") بتأجير أحد الموجودات للعميل ("المستأجر") بعد شراء أو / اقتناء الموجود المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ز. موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

يحتفظ المؤجر بملكية الموجود خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الموجود المؤجر للمستأجر بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المؤجر. وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو طائرات.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية
إذا تم تعديل شروط موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات لإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل موجودات الإيجارات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي موجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

ح. إيداعات لدى المؤسسات المالية
تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة وذمم وكالات مدينة. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات
هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. الصكوك التي تحدد بأنها أدوات دين يتم تصنيفها كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة من خلال حقوق الملكية. سيتم احتساب أي تغير في القيمة العادلة للصكوك كحركة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة. عند إلغاء احتساب الصكوك نتيجة لاستبعادها، سيتم تدوير الرصيد في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل الموحد.

ى. الموجودات والمطلوبات قيد التحويل

موجودات ومطلوبات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:
بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية ، إن وجد.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.5 (ك).

مطلوبات قيد التحويل:
يتم إعادة قياس المطلوبات قيد التحويل بالتكلفة المطفأة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات التعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالي: 1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب و إلغاء الاحتساب
يتم مبدئيا قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس
يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.5. ك) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوداً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (يتبع)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدارج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة تحديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المتوقع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه التكاليف المقدرة للانجاز والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.

س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

- معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
- برامج الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
- أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 إلى 5 سنوات
- تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ع) الشركات التابعة المشتراة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المشتراة لغرض بيعها لاحقاً خلال اثنى عشر شهراً "كمحتفظ بها لغرض البيع" عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد "كموجودات محتفظ بها لغرض البيع" و"مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع" على التوالي. يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. أي خسارة انخفاض في القيمة ناتجة تخفض القيمة الدفترية للموجودات. لا يتم استهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ف) الشهرة

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ص) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ق) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم إحتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قِبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ر) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة ("المضـارب") حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مُضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بفرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ش) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو تعاقدي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و إذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة" بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة البنك كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

ث) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً تعاقدياً عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على فترة العقد. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المرابحات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ث) احتساب الإيراد (يتبع)

الصكوك
يتم احتساب الدخل من الصكوك على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني.

أرباح الأسهم
يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

موجودات الإيجارات التمويلية
يتم احتساب دخل الإيجارات التمويلية على أساس التناسب الزمني على فترة عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإيجارات التمويلية المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات
تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.

- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.

- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

خ) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً عن ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حدٍ كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

ذ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد. تشمل هذه موجودات تحت الإدارة، وموجودات عهدة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للبنك كالتزام ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ظ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

غ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك من خلال بيان الدخل الموحد. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

أأ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بدفع الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقاة في نهاية السنة، بينما تدفع الزكاة المتبقية من قبل المساهمين بصورة فردية. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة على رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة بناء على الحصة التناسبية للزكاة. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي حسابات الاستثمار.

أب) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المسترد حيازتها كعقارات استثمارية.

أج) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.6 المعايير الصادرة وسارية المفعول

تطبيق المعايير الجديدة في السنة الحالية

معيار المحاسبة المالي رقم (32) الإجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (32) – "الإجارة" في 2020. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي الحالي رقم (8) - "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك".

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض والإفصاح لمعاملات الإجارة (أصل الإجارة، بما في ذلك الصيغ المختلفة للإجارة المنتهية بالتمليك) التي دخلت فيها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر وكمستأجر. يهدف هذا المعيار الجديد لمعالجة المسائل التي يواجهها قطاع التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، بالإضافة لتحسين طرق المعالجة الحالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تحتسب المجموعة أصل حق الانتفاع والتزام الإيجار بتاريخ بدأ الإيجار. يتم قياس أصل حق الانتفاع مبدئياً بالتكلفة، والذي يتكون من المبلغ الابتدائي لالتزام الإيجار ، معدلاً لأي دفعات إيجار مدفوعة في أو قبل تاريخ البدء، زائداً أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة، وتقديراً لتكلفة تفكيك وإزالة الأصل المعني، أو تأهيل الأصل المعني أو الموقع الذي يقع فيه، مطروحاً أي حوافز إيجار مستلمة.

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك على أصول حق الانتفاع بطريقة القسط السنوي الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الافتراضي لأصول حق الانتفاع أو نهاية فترة الإيجار، أيهما أقرب. يتم تحديد العمر الافتراضي لأصل حق الانتفاع على نفس أساس تحديد العمر الافتراضي للممتلكات والمعدات. بالإضافة لذلك، يتم تخفيض أصل حق الانتفاع دورياً من خلال خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويعدل لبعض حالات إعادة قياس التزام الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة بتاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الفائدة الضمني في الإيجار، وإذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة بسهولة، باستخدام معدل التمويل الإضافي للمجموعة. بشكل عام، فإن المجموعة معدل التمويل الإضافي كمعدل الخصم.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجة من تغير في مؤشر أو معدل، أو إذا كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع ان يستحق الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها لما إذا كانت ستمارس خيار الشراء، أو التمديد، أو الإنهاء.

عندما يتم يتم قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم عمل تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع، أو تسجيلها في بيان الدخل الموحد إذا كانت القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع قد تم تخفيضها للصفر.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة

اختارت المجموعة عدم احتساب أصول حق الانتفاع ومطلوبات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل لأقل من 12 شهراً، وإيجارات الأصول منخفضة القيمة، بما في ذلك أصول تقنية المعلومات. تحتسب المجموعة دفعات الإيجار المتعلقة بهذه الأصول كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

السياسة المحاسبية قبل 1 يناير 2021

الأصول المحتفظ بها بموجب الإيجار تم تصنيفها كإيجارات تشغيلية، ولم يتم احتسابها في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة. تم احتساب المدفوعات بموجب الإيجارات التشغيلية في بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

الأثر عند الانتقال

كما هو مسموح وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (1)، قام البنك بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (32) باستخدام منهجية الأثر الرجعي المعدل، حيث يتم عكس الأثر المتراكم لتطبيق المعيار في الرصيد الافتتاحي للأرباح المستبقاة وبيان المركز المالي الموحد للفترة الحالية.

حق الانتفاع بالأصول والتزام الإيجار بمبلغ 2,094 الف دينار بحريني و 2,036 الف دينار بحريني الناتجة من التطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم (32) تم تصنيفها ضمن الموجودات الأخرى (إيضاح 14) ومطلوبات أخرى (إيضاح 17) على التوالي، وأثر اليوم الأول من التطبيق والبالغ 57 ألف دينار بحريني تم تحميله على الأرباح المستبقاة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.7 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي من هذه المعايير.

1) معيار المحاسبة المالي رقم (38) – الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 38 – الوعد، والخيار، والتحوط في 2020. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مباديء الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

أ) "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛

ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مباديء الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات التقديرية والحقوق التقديرية الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها، وترتيبات التحوط التي تستند على سلسلة من عقود الوعد والخيار.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2) معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 39 – إعداد التقارير المالية للزكاة في 2021. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم 35 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

3) معيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في 2021. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 1 السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.
إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم 1 يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.7 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛

ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛

د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛

هـ. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛

و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإيضاحات؛

ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل؛

ح. تم إدخال معالجة التغير في السياسات المحاسبية، والتغير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛

ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛

ي. تحسين إعداد التقارير بشان العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛

ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ل. البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة.

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2021			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد	*بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية*	*بالتكلفة المطفأة/ أخرى*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	-	-	309,149	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	133,860	133,860
صكوك سيادية	-	613,403	-	613,403
صكوك الشركات	-	26,285	-	26,285
موجودات التمويلات	-	-	806,968	806,968
موجودات الإيجارات التمويلية	-	-	555,909	555,909
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	91,241	350	-	91,591
عقارات استثمارية	-	57,961	-	57,961
عقارات قيد التطوير	-	-	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	-	-	14,533	14,533
موجودات أخرى	619	192	45,187	45,998
الشهرة	-	-	25,971	25,971
	91,860	698,191	1,894,520	2,684,571
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	126,891	126,891
حسابات جارية للعملاء	-	-	482,739	482,739
تمويل مرابحة لأجل	-	-	100,216	100,216
مطلوبات أخرى	402	-	53,387	53,789
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	-	1,624,177	1,624,177
	402	-	2,387,410	2,387,812

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

	2020			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد	*بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية*	*بالتكلفة المطفأة/ أخرى*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	-	-	288,266	288,266
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	37,965	37,965
صكوك سيادية	-	393,108	-	393,108
صكوك الشركات	-	16,395	-	16,395
موجودات التمويلات	-	-	814,449	814,449
موجودات الإيجارات التمويلية	-	-	469,363	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	97,684	350	-	98,034
عقارات استثمارية	-	67,586	-	67,586
عقارات قيد التطوير	-	-	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	-	-	12,036	12,036
موجودات أخرى	299	900	34,038	35,237
الشهرة	-	-	25,971	25,971
	97,983	478,339	1,685,031	2,261,353
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	116,883	116,883
حسابات جارية للعملاء	-	-	363,970	363,970
تمويل مرابحة لأجل	-	-	221,671	221,671
مطلوبات أخرى	194	-	52,088	52,282
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	-	1,225,380	1,225,380
	194	-	1,979,992	1,980,186

4 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

	2021	*2020*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*	**35,378**	24,848
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**79,458**	82,286
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**194,313**	181,132
	309,149	288,266

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.
** إن هذا الرصيد صافي من مبلغ 81 ألف دينار بحريني (2020: 76 ألف دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

5 إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية

تتمثل في إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية.

	2021	*2020*
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
إيداعات لدى مؤسسات مالية		
وكالة	**93,584**	27,432
مرابحات السلع	**40,282**	10,674
مخصص الخسائر الائتمانية	**(6)**	(141)
	133,860	37,965
إيداعات من مؤسسات مالية		
مرابحات السلع	**126,891**	116,883
	126,891	116,883

6 صكوك سيادية وصكوك الشركات

أ. صكوك سيادية

تشمل صكوكاً قيمتها الدفترية تبلغ 128,220 ألف دينار بحريني (2020: 271,361 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل.

ب. صكوك الشركات

تصنيف صكوك الشركات هو كما يلي:

	2021	*2020*
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
درجة استثمارية (+AAA – BBB)	**10,756**	3,980
صكوك غير مصنفة	**15,543**	12,446
مخصص الخسائر الائتمانية	**(14)**	(31)
	26,285	16,395

تشتمل صكوكاً قيمتها الدفترية تبلغ 3,942 ألف دينار بحريني (2020: 3,977 ألف دينار بحريني)، مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل.

7 موجودات التمويلات

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
تمويل مرابحة	**359,470**	**27,008**	**5,588**	**392,066**
تمويل مضاربة	**382,005**	**15,525**	**6,264**	**403,794**
تمويل مشاركة	**32,950**	**-**	**277**	**33,227**
بطاقات ائتمان	**3,566**	**34**	**571**	**4,171**
مجموع موجودات التمويل	**777,991**	**42,567**	**12,700**	**833,258**
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	**(11,743)**	**(6,955)**	**(7,592)**	**(26,290)**
	766,248	**35,612**	**5,108**	**806,968**

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
تمويل مرابحة	346,904	10,375	43,913	401,192
تمويل مضاربة	375,803	29,782	4,852	410,437
تمويل مشاركة	32,262	65	278	32,605
بطاقات ائتمان	2,749	157	566	3,472
مجموع موجودات التمويل	757,718	40,379	49,609	847,706
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(10,184)	(5,499)	(17,574)	(33,257)
	747,534	34,880	32,035	814,449

تم إدراج تمويل المرابحة صافي من أرباح مؤجلة بمبلغ 29,007 ألف دينار بحريني (2020: 41,687 ألف دينار بحريني).

8 موجودات الإيجارات التمويلية

تمثل صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإيجارات التمويلية مع عملاء البنك. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر في نهاية فترة التأجير عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية التأجير.

	2021	*2020*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
موجودات الإيجارات التمويلية	**565,383**	476,137
مخصص انخفاض القيمة	**(9,474)**	(6,774)
في 31 ديسمبر	**555,909**	469,363

فيما يلي التغيرات في موجودات الإيجارات التمويلية:

	2021	*2020*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
في 1 يناير	**469,363**	389,742
إضافات خلال السنة – صافي	**170,163**	141,285
استهلاك موجودات الإجارة التمويلية	**(32,109)**	(40,994)
مخصص انخفاض القيمة خلال السنة، صافي	**(2,700)**	(2,332)
سداد/تسويات خلال السنة	**(48,808)**	(18,338)
في 31 ديسمبر	**555,909**	469,363

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

	2021	*2020*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
مستحق الدفع خلال سنة واحدة	**54,045**	59,939
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات	**129,023**	154,565
مستحق الدفع بعد 5 سنوات	**372,841**	254,859
	555,909	469,363

بلغ الاستهلاك المتراكم على موجودات الإيجارات التمويلية 75,914 ألف دينار بحريني (2020: 54,988 ألف دينار بحريني).

8 موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
موجودات الإيجارات التمويلية	**522,917**	**33,178**	**9,288**	**565,383**
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 9)	**(3,285)**	**(324)**	**(5,865)**	**(9,474)**
	519,632	**32,854**	**3,423**	**555,909**

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
موجودات الإيجارات التمويلية	445,656	20,594	9,887	476,137
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 9)	(3,355)	(350)	(3,069)	(6,774)
	442,301	20,244	6,818	469,363

9 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	**14,546**	**6,035**	**26,719**	**47,300**
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
- تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	**2,420**	**(2,365)**	**(55)**	**-**
- تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	**(449)**	**3,856**	**(3,407)**	**-**
- تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	**(87)**	**(696)**	**783**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**(803)**	**660**	**10,866**	**10,723**
عكس / استردادات	**-**	**(158)**	**(1,402)**	**(1,560)**
مخصص الخسائر الائتمانية	**1,081**	**1,297**	**6,785**	**9,163**
تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى	**-**	**-**	**(18)**	**(18)**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**-**	**-**	**(11,961)**	**(11,961)**
الرصيد في نهاية السنة	**15,627**	**7,332**	**21,525**	**44,484**

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	**81**	**-**	**-**	**81**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**6**	**-**	**-**	**6**
صكوك سيادية	**143**	**-**	**-**	**143**
صكوك الشركات	**14**	**-**	**-**	**14**
موجودات التمويلات	**11,743**	**6,955**	**7,592**	**26,290**
موجودات الإيجارات التمويلية	**3,285**	**324**	**5,865**	**9,474**
قروض وسلفيات للعملاء				
- موجودات قيد التحويل (إيضاح 14)	**20**	**1**	**5,606**	**5,627**
ذمم مدينة أخرى	**44**	**-**	**2,183**	**2,227**
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	**291**	**52**	**279**	**622**
	15,627	**7,332**	**21,525**	**44,484**

9 الحركة في صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	7,191	7,295	19,042	33,528
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:				
- تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,464	(1,128)	(336)	-
- تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(317)	810	(493)	-
- تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	(49)	(1,815)	1,864	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	6,257	935	10,439	17,631
عكس / استردادات	-	(62)	(433)	(495)
مخصص الخسائر الائتمانية	7,355	(1,260)	11,041	17,136
تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى	-	-	(125)	(125)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(3,239)	(3,239)
الرصيد في نهاية السنة	14,546	6,035	26,719	47,300

الحركة في مخصص انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية وأخرى هي لا شئ دينار بحريني (2020: 1,141 ألف دينار بحريني).

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	76	-	-	76
إيداعات لدى مؤسسات مالية	141	-	-	141
صكوك سيادية	248	-	-	248
صكوك الشركات	31	-	-	31
موجودات التمويلات	10,184	5,499	17,574	33,257
موجودات الإيجارات التمويلية	3,355	350	3,069	6,774
قروض وسلفيات للعملاء				
- موجودات قيد التحويل	17	145	3,602	3,764
ذمم مدينة أخرى	45	-	2,181	2,226
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	449	41	293	783
	14,546	6,035	26,719	47,300

10 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2021 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2020* *ألف* *دينار بحريني*
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
- أدوات حقوق ملكية	**90,939**	94,371
- صناديق	**302**	3,313
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**350**	350
الرصيد في نهاية السنة	**91,591**	98,034

تملك المجموعة نسبة 40% (2020: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وشركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م وهي شركة تأسست في البحرين وتعمل في مجال التطوير العقاري. تم تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24. كجزء من إعادة هيكلة صافي أصول شركة منارة، سيتم تحويلها إلى شركة بريق، وذلك بانتظار الإجراءات القانونية.

11 عقارات استثمارية

	2021 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2020* *ألف* *دينار بحريني*
أراضي	**57,351**	64,466
مباني	**610**	3,120
	57,961	67,586

الحركة في الاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة كانت كما يلي:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2021 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2020* *ألف* *دينار بحريني*
في 1 يناير	**67,586**	72,774
تغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**(109)**	(1,991)
إضافات خلال السنة *	**2,669**	902
استبعادات خلال السنة	**(12,136)**	(4,033)
أخرى	**(49)**	(66)
في 31 ديسمبر	**57,961**	67,586

* حصل البنك خلال السنة على ملكية عقارات كضمان محتفظ به مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.
يتم اشتقاق القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناء على التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل مقيمين خارجيين مستقلين باستخدام طريقة المقارنة المعدلة.
لتحليل حساسية العقارات الاستثمارية ، ستؤثر زيادة أو نقصان 5٪ في قيمة العقارات على بيان الدخل بمبلغ 2,898 ألف دينار بحريني.

12 عقارات للتطوير

عقارات للتطوير تمثل العقارات المشتراة والمحتفظ بها من خلال الأدوات الاستثمارية تحديداً لأغراض التطوير والبيع في المملكة المتحدة. مبالغ القيمة الدفترية تشمل سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة.

13 استثمار في شركات زميلة

تملك المجموعة نسبة 14.42% (2020: 14.42%) من بنك السلام الجزائر، وهو بنك تجاري إسلامي مؤسس في الجزائر. لدى البنك تمثيل في مجلس إدارة بنك السلام الجزائر والذي من خلاله أصبح لدى البنك نفوذاً مؤثراً على بنك السلام الجزائر.

تملك المجموعة نسبة 20.94% (2020: 20.94%) من بنك الخليج الأفريقي، وهو بنك إسلامي تجاري مرخص من قبل المصرف المركزي في كينيا، وتأسس في سنة 2006 كأول بنك إسلامي في كينيا.

تم احتساب حصة ملكية المجموعة في بنك السلام الجزائر وبنك الخليج الأفريقي باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية المختصرة لاستثمارات المجموعة في بنك السلام الجزائر:

	2021 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2020* *ألف* *دينار بحريني*
بيان المركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	**631,468**	463,738
مجموع المطلوبات	**571,119**	409,843
صافي الموجودات	**60,349**	53,895
مجموع الإيرادات	**25,082**	21,960
مجموع المصروفات	**15,914**	13,208
صافي الربح للسنة	**9,168**	8,752
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة	**2,178**	1,823

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة في بنك الخليج الأفريقي:

	2021 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2020* *ألف* *دينار بحريني*
بيان المركز المالي للشركة الزميلة:		
مجموع الموجودات	**124,734**	129,946
مجموع المطلوبات	**106,490**	112,664
صافي الموجودات	**18,244**	17,282
مجموع الإيرادات	**9,815**	9,867
مجموع المصروفات	**8,326**	8,586
صافي الربح للسنة	**1,489**	1,281
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة	**519**	130

14 موجودات أخرى

	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
موجودات قيد التحويل (أ)		
قروض وسلفيات العملاء	**3,749**	6,434
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)	**192**	900
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين	**-**	8
	3,941	7,342
ذمم مدينة أخرى وسلفيات	**31,408**	24,635
مصروفات مدفوعة مقدماً	**1,682**	1,299
مباني ومعدات	**3,609**	1,961
موجودات محتفظ بها لغرض البيع (ج)	**5,358**	-
	45,998	35,237

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي سيشل وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحريني السعودي ش.م.ب. أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه في بيان الدخل الموحد. خلال السنة الخاضعة للتدقيق، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 291 ألف دينار بحريني إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، وتم إدراجها ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (17).

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغيرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2021 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	**900**	964
المباع خلال السنة	**(708)**	-
المخفض خلال السنة	**-**	(64)
في 31 ديسمبر	**192**	900

قروض وسلفيات للعملاء – موجودات قيد التحويل

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	**1,125**	**138**	**8,113**	**9,376**
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	**(20)**	**(1)**	**(5,606)**	**(5,627)**
	1,105	**137**	**2,507**	**3,749**

14 موجودات أخرى (يتبع)

(ج) خلال السنة، استلمت المجموعة عرضاً ملزماً لبيع استثمارها في الشركة التابعة إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) المحدودة. المجموعة ملتزمة ببيع استثمارها، وهي بصدد الانتهاء من الإجراءات القانونية والإدارية. وفقاً لذلك، فقد تم تصنيف موجودات ومطلوبات الشركة التابعة "كمحتفظ بها لغرض البيع". إن الخسارة المتوقعة من بيع الاستثمار متضمنة في بيان الدخل الموحد تحت بند إيرادات أخرى.

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
قروض وسلفيات للعملاء	1,806	485	7,907	10,198
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(17)	(145)	(3,602)	(3,764)
	1,789	340	4,305	6,434

15 الشهرة

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم آي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة بمبلغ وقدره 25,971 ألف دينار بحريني (2020: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب القيمة المستخدمة، بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة ثلاث سنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل نمو ثابت بنسبة 1% ومعدل خصم بنسبة 14.4%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 – انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2021، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. تم النظر في عاملين متغيرين في التحليل، إن زيادة بنسبة 1% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.50% في الأرباح، فإن المبلغ القابل للاسترداد للشهرة ستكون أكبر من القيمة الدفترية في تحليل الحساسية، ولم تؤدي لأي انخفاض في القيمة.

16 تمويل مرابحة لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل تم الحصول عليها من مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل صكوك الشركات والصكوك السيادية بقيمة دفترية تبلغ 132,162 ألف دينار بحريني (2020: 275,338 ألف دينار بحريني). المعدلات على هذه التسهيلات تتراوح من 1.09% إلى 2.50% (2020: 1.32% إلى 3.9%).

17 مطلوبات أخرى

	2021 ***ألف دينار بحريني***	*2020* *ألف دينار بحريني*
ذمم دائنة ومصروفات مستحقة	**46,529**	48,767
أرباح أسهم مستحقة الدفع	**-**	1,139
ذمم مشاريع دائنة	**69**	69
منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين	**2,088**	1,524
مخصص الخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية	**622**	783
مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع	**4,481**	-
	53,789	52,282

18 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار:

	2021 ***ألف دينار بحريني***	*2020* *ألف دينار بحريني*
عقود وكالة من مؤسسات مالية	**299,607**	264,784
عقود وكالة من العملاء	**888,906**	714,465
	1,188,513	979,249
مضاربة من العملاء	**435,664**	246,131
	1,624,177	1,225,380

تستخدم المجموعة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات.

الموجودات التي تم استثمار أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار فيها هي كما يلي:

	2021 ***ألف دينار بحريني***	*2020* *ألف دينار بحريني*
الموجودات		
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	**35,378**	24,848
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**154,025**	82,286
إيداعات لدى المؤسسات المالية	**133,866**	38,106
موجودات التمويلات	**777,991**	757,718
موجودات الإيجارات التمويلية	**522,917**	322,422
	1,624,177	1,225,380

18 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب. خلال السنة، ضحى البنك بجزء من حصته كمضارب، في سبيل الحفاظ على توزيع ارباح تنافسية لحاملي حسابات الاستثمار. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار. بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 نسبة 2.46% (2020: 2.83%).

19 رأس المال

	2021 ***ألف*** ***دينار بحريني***	*2020* *ألف* *دينار بحريني*
المصرح به:		
2,500,000,000 سهم عادي (2020: 2,500,000,000 سهم) بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**250,000**	250,000
الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم)		
2,419,722,746 سهم (2020: 2,304,497,853 سهم)	**241,972**	230,450

كما في 31 ديسمبر 2021، كان مجموع عدد أسهم الخزينة القائمة 146,300,000 سهماً (2020: 81,304,080 سهم).

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2021 كالتالي:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	356,578,525	14.74
ساياكورب ش.م.ب (مقفلة)	بحريني	151,883,594	6.28
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	145,542,249	6.01

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2021 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	**942,020,389**	**22,598**	**38.93**
من 1% إلى أقل من 5%	**677,397,989**	**10**	**27.99**
من 5% إلى أقل من 10%	**443,725,843**	**3**	**18.34**
من 10% إلى أقل من 20%	**356,578,525**	**1**	**14.74**
المجموع	**2,419,722,746**	**22,612**	**100**

19.1 توزيعات مقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم بواقع 4 فلس لكل سهم أو 4% للسهم (2020: لا شيء) من القيمة الإسمية بواقع 0.100 دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و3% من رأس المال المدفوع، من خلال إصدار أسهم منحة (سهم (1) لكل 33.3 سهم مملوك)، بمبلغ وقدرة 16,353 ألف دينار بحريني (2020: 11,523 ألف دينار بحريني).

19.2 يمثل هذا تحويلاً جزئياً من أرصدة احتياطي علاوة إصدار الأسهم والاحتياطي القانوني إلى الأرباح المستبقاة، بغرض مقاصة الخسائر المتراكمة.

20 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. راجع إيضاح (19.2) استخدام الاحتياطي القانوني.

21 العائد على السهم الأساسي و المخفض

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن المجموعة.

	2021	*2020*
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك (بآلاف الدنانير البحرينية)	**21,367**	9,142
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	**2,346,812**	2,337,096
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	**9.1**	3.9

22 دخل التمويل

	2021 ***ألف دينار بحريني***	*2020* *ألف دينار بحريني*
تمويلات مرابحة	**19,305**	18,033
تمويلات مضاربة	**23,386**	27,960
دخل الإيجارات التمويلية، صافي	**30,359**	24,608
مشاركات	**1,994**	2,858
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**1,313**	1,404
	76,357	74,863

23 (خسارة) صافي من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2021 ***ألف دينار بحريني***	*2020* *ألف دينار بحريني*
ربح / (خسارة) من بيع استثمارات	**346**	(252)
تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات	**(3,397)**	(8,866)
دخل أرباح الأسهم	**70**	154
	(2,981)	(8,964)

24 دخل / (خسارة) من العقارات

	2021 ***ألف دينار بحريني***	*2020* *ألف دينار بحريني*
ربح / (خسارة) من بيع عقارات استثمارية	**165**	(75)
خسارة القيمة العادلة لعقارات استثمارية	**(109)**	(1,750)
	56	(1,825)

25 الرسوم والعمولات، صافي

	2021 ***ألف دينار بحريني***	*2020* *ألف دينار بحريني*
رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات	**2,237**	2,213
رسوم ترتيبات	**1,524**	1,959
عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان	**1,318**	867
دخل بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان	**1,061**	733
أخرى	**2,099**	1,634
	8,239	7,406

26 إيرادات أخرى

	2021 ***ألف دينار بحريني***	*2020* *ألف دينار بحريني*
استردادات	**946**	1,392
أرباح تحويل العملات الأجنبية	**144**	377
أخرى	**(628)**	1,896
	462	3,665

27.1 تكاليف الموظفين

	2021 ***ألف دينار بحريني***	*2020* *ألف دينار بحريني*
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**15,638**	13,617
مصروفات التأمين الاجتماعي	**1,289**	1,047
مصروفات الموظفين الأخرى	**106**	95
	17,033	14,759

27.2 مصروفات تشغيلية أخرى

	2021	*2020*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
مصروفات متعلقة بالأعمال	**5,186**	3,208
مصروفات تقنية المعلومات	**2,253**	1,783
مصروفات مهنية	**1,687**	1,634
مصروفات متعلقة بمجلس الإدارة	**1,307**	1,058
مصروفات أخرى	**3,242**	3,408
	13,675	11,091

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف بشروط تجارية، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020:

	2021			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	***المساهمين الرئيسيين***	***أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم***	***الإدارة العليا***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	**-**	**76**	**-**	**-**	**76**
موجودات التمويلات	**12,828**	**7,413**	**3,166**	**1,618**	**25,025**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**74,352**	**-**	**612**	**-**	**74,964**
استثمارات في شركات زميلة	**14,533**	**-**	**-**	**-**	**14,533**
موجودات أخرى	**16,187**	**-**	**-**	**-**	**16,187**
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من مؤسسات مالية	**-**	**6,400**	**-**	**-**	**6,400**
حسابات جارية للعملاء	**2,150**	**978**	**2,776**	**707**	**6,611**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**4,459**	**12,660**	**12,978**	**2,498**	**32,595**
مطلوبات أخرى	**10**	**-**	**26**	**8**	**44**
ارتباطات محتملة والتزامات	**-**	**-**	**151**	**-**	**151**

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

	2020				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	*المساهمين الرئيسيين*	*أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم*	*الإدارة العليا*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	-	194	-	-	194
صكوك الشركات	-	-	3,977	-	3,977
موجودات التمويلات	18,330	6,460	6,797	1,107	32,694
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	79,715	-	1,574	-	81,289
استثمارات في شركات زميلة	12,036	-	-	-	12,036
موجودات أخرى	7,996	-	-	-	7,996
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من المؤسسات المالية	-	23,455	-	-	23,455
حسابات جارية للعملاء	2,588	2,984	3,175	496	9,243
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	9,286	31,672	59,367	2,041	102,366
مطلوبات أخرى	13	-	30	5	48
ارتباطات محتملة والتزامات	9,117	119	101	-	9,337

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد:

	2021				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	***المساهمين الرئيسيين***	***أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم***	***الإدارة العليا***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
الدخل:					
دخل التمويلات	**927**	**217**	**198**	**77**	**1,419**
دخل رسوم وعمولات، صافي	**31**	**49**	**12**	**10**	**102**
(خسارة) صافي من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**(2,010)**	**-**	**(612)**	**-**	**(2,622)**
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	**2,697**	**-**	**-**	**-**	**2,697**
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	**-**	**232**	**-**	**-**	**232**
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**140**	**109**	**237**	**66**	**552**
مصروفات تشغيلية أخرى	**-**	**-**	**1,215**	**-**	**1,215**

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

	2020				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	*المساهمين الرئيسيين*	*أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم*	*الإدارة العليا*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الدخل:					
دخل التمويلات	1,070	89	313	18	1,490
دخل من الصكوك	-	-	123	-	123
خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	(8,989)	-	(612)	-	(9,601)
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	1,953	-	-	-	1,953
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	-	1,858	-	-	1,858
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	86	125	1,313	61	1,585
مصروفات تشغيلية أخرى	-	-	1,058	-	1,058

مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيين

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 690 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 787 ألف دينار بحريني)، وبلغت رسوم حضور جلسات لجان مجلس الإدارة 478 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 270 ألف دينار بحريني) .

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 44 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 43 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في البنك من أعضاء الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة البنك. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيون تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 3,090 ألف دينار بحريني لسنة 2021 (2020: 2,769 ألف دينار بحريني).

29 ارتباطات والتزامات محتملة

	2021	*2020*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
التزامات محتملة نيابةً عن العملاء		
ضمانات	**44,749**	34,575
خطابات اعتماد	**13,117**	9,190
خطابات قبول	**1,862**	855
	59,728	44,620
ارتباطات غير مستخدمة		
ارتباطات تمويلية غير مستخدمة	**121,501**	55,051
ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة	**7,384**	9,097
	128,885	64,148

29 ارتباطات والتزامات محتملة (يتبع)

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

30 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة لأدوات وعد صرف العملات الأجنبية كانت كما يلي:

	2021		2020	
	القيمة الإسمية	**القيمة العادلة**	القيمة الإسمية	القيمة العادلة
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
أدوات وعد صرف العملات الأجنبية				
وضع الموجودات	**57,163**	**619**	27,584	299
وضع المطلوبات	**19,488**	**402**	9,404	194

31 إدارة مخاطر

31.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل فرد داخل المجموعة يعتبر مسئولاً عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياته. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة المخاطر تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية. وحيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة مخاطر الائتمان

تمارس لجنة المخاطر سلطتها في مراجعة المقترحات والموافقة عليها ضمن حدود السلطة المفوضة لها. توصي اللجنة بسياسات المخاطر وإطار المخاطر إلى المجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ الاستثمارية وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والجهات التنظيمية والإدارة التنفيذية. تقوم اللجنة بإخلاء سلطتها بعد دراسة العناية الواجبة.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.1 المقدمة (يتبع)

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل، وخطة التعافي، والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة المخاطر التشغيلية

تقوم لجنة المخاطر التشغيلية بتحديد سياسات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، والتي يجب ان تكون متسقة مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. إن اللجنة مسئولة عن تصميم، وتنفيذ، والإشراف على إطار المخاطر التشغيلية للبنك.

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للبنك، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للبنك. ستقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض البنك لمخاطر أمن المعلومات.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة القوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وتقرير إدارة المخاطر ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمتطلبات القانونية، وتوصي بتعيين وتعويض والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة. تقع على عاتق اللجنة مسئولية مراجعة عملية وسياسة المخاطرالشاملة داخل البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته الى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسئول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة أمن المعلومات، ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. يتضمن التقرير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان وتعرضات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر التشغيلية، وتحديثات أمن المعلومات، واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وفحص الضغوطات وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.1 المقدمة (يتبع)

قياس المخاطر وأنظمة التقارير (يتبع)

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة، أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءاً على ذلك.

31.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية
تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2021	*إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2020*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الموجودات		
أرصدة لدى بنوك أخرى	**194,313**	181,132
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**133,860**	37,965
صكوك الشركات	**26,285**	16,395
موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية	**1,362,877**	1,283,812
استثمارات محتفظ بها لغرض غير التجارة - دين	**-**	8
عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى	**3,749**	6,434
المجموع	**1,721,084**	1,525,746
ارتباطات والتزامات محتملة	**187,991**	107,985
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**1,909,075**	1,633,731

أينما تسجل العقود المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات و تمويلات مضاربات ومشاركات وبطاقات ائتمان مدينة وصكوك الشركات وعقود إيجارات تمويلية. تشتمل عقود المرابحات على تمويلات أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وموجودات غير مالية، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات الائتمانية من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة ائتمانية مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً ، فانه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة مثل ستاندرد وبورز وغيرها، إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع قابلية البنك لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

عدم اليقينية المحيطة بجائحة كورونا والتقلبات الاقتصادية الناتجة أثرت على العمليات المالية للمجموعة، كما يتوقع ان تؤثر على أغلب العملاء والقطاعات إلى حد ما. على الرغم من صعوبة تقدير درجة التأثير التي يواجهها كل قطاع في هذه المرحلة، فإن القطاعات الرئيسية الأكثر تأثراً هي الضيافة، والسياحة، والترفيه، وشركات الطيران/النقل، وتجار التجزئة. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة، مثل المقاولات، والعقارات، وتجارة الجملة. على الرغم من أن أسعار النفط قد عكست اتجاهاً متزايداً في سنة 2021، إلا أنها كانت متقلبة، حيث شهدت انخفاضاً على فترات غير منتظمة، ولا زالت ذات تأثير اقليمي بسبب مساهمتها في الاقتصادات الاقليمية.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذت المجموعة تدابير وإجراءات وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اعتماد نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير تقديم الائتمان للقطاعات المتضررة. تم تأجيل دفعات التمويلات للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التزاماً بتعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي لخفض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

كما عزز قسم إدارة المخاطر من مراقبته لمحفظة التمويل من خلال مراجعة أداء التعرضات للقطاعات التي من المتوقع أن تضرر بجائحة الكورونا (كوفيد - 19) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نوعي.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للموجود المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل تصفية الضمان، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة البنك في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعامِلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إدخال معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، تقوم الإدارة بعمل تعديلات اختيارية متحفظة بعد تحليل المحفظة والأثر عليها. مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

إدخال المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة ، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل سنوي.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعامِلات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعية الحسابات المنتجة.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضا احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم البنك تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة بقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات التمويل والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الرصد التاريخي، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد القواعد ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من "المرحلة 1" إلى "المرحلة 2".

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعياريتها، بحيث ان تدهور درجة مخاطر الائتمان تؤدي إلى الزيادة مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير. على سبيل المثال ، يكون الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 4 و 5.

تستمر المجموعة في تقييم العميل للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد – 19)، أو لفترة أطول.

خلال السنة، ووفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، قامت المجموعة بتأجيل أقساط تمويل العملاء المؤهلين/المتضررين، لفترة إثني عشر شهراً. تعتبر هذه التأجيلات على نطاق السوق كسيولة قصيرة الأجل للتخفيض على العميل لمعالجة أمور التدفقات النقدية، وليست بالضرورة مؤشراً على تدهور مخاطر الائتمان. تعتقد المجموعة أن تمديد فترات الدفع هذه لن تؤدي تلقائياً لزيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أن الغرض من تقديمها هو مساعدة المقترضين المتضررين من جائحة كورونا (كوفيد – 19) على استئناف المدفوعات المنتظمة. في هذه المرحلة، لا يوجد معلومات كافية تمكن المجموعة من التفريق بشكل فردي بين قيود السيولة قصيرة الأجل للعملاء، والتغيير في مخاطر الائتمان لمدى الحياة. ومع ذلك ، فقد قامت المجموعة بإجراء تقييمات على أساس المخاطر على المحفظة المتأثرة لتحديد مجموعة من النتائج المحتملة لعملية تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق تغطيات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت متسقة مع هدف تحديد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

تعتقد المجموعة أن تمديد فترة تأجيل السداد بسبب الأجراءات الميسرة المتعلقة بـكوفيد - 19 لمصرف البحرين المركزي لا يؤدي تلقائيًا لزيادة مخاطر الأئتمان وترحيل المرحلة لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الانتقال العكسي

نموذج التدريج الموجود بمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم اخذها بالاعتبار لترحيل العملاء من المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الأساسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق البنك معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

الظروف الاقتصادية الغير مؤكدة الناجمة عن جائحة كورونا، تطلبت من المجموعة تحديث المدخلات والفرضيات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، ونظراً لتطور الوضع بسرعة، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يلخص الجدول التالي الاحكام والفرضيات الرئيسية المتعلقة بمدخلات النموذج، والترابط بين هذه المدخلات، ويسلط الضوء على التغييرات الجوهرية خلال السنة الحالية:

المدخلات الرئيسية للنموذج	التغير في التقديرات
احتمالية حدوث التعثر في السداد	احتمال التعثر في السداد عند وقت محدد من الزمن والمحدث باستخدام أحدث توقعات للاقتصاد الكلي المتوفرة باستخدام الترابط التاريخي لإجمالي الناتج المحلي، وسعر النفط، ومعدل البطالة، ونسبة المدخرات الوطنية من إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، وحجم صادرات السلع والخدمات.
نتائج ترجيحات الاحتمالات	ترجيحات الاحتمالات بأساس 65، مجهدة 25، محسنة 10
الخسارة في حالة التعثر في السداد	تتوافق الخسارة بسبب التعثر في السداد غير المضمونة بنسبة 65% مع تلك المستخدمة في سنة 2020، والتي تم زيادتها بنسبة 10% عند مقارنتها بسنة 2019.

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

كما قامت المجموعة بتشديد مخاطر التمويل المتعلقة قطاعات محددة و التي من المتوقع أن تتأثر بشدة بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19) و قد تم أخذها بعين الاعتبار بالنسبة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في سيناريوهات ترجحيات الأحتمال. ومع ذلك، فإن مراحل هذه التعرضات الواردة في الجداول أدناه، يعكس وضع حساباتهم في تاريخ إعداد التقارير المالية. تواصل المجموعة التقييم الفردي لمخاطر الشركات الهامة لتوفير الحماية الكافية ضد أي تغييرات سلبية بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19).

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد (Probability of Default "PD") والخسارة في حالة التعثر في السداد (Loss Given Default "LGD")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("Exposure at Default "EAD) يختلف لكل أداة مالية.

يتم اتخاذ الأحكام لتحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعينة، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

أي تغييرات تتم على الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد الأثر الكلي لجائحة كورونا تخضع لمستويات عالية من عدم اليقينية، كون المعلومات التطلعية المتوفرة حالياً والتي تستند عليها هذه التغييرات هي محدودة. تم اتخاذ الأحكام والفرضيات ضمن نطاق تأثير جائحة الكورونا، وتعكس التجربة التاريخية والعوامل الأخرى ذات الصلة ، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف. فيما يتعلق بـجائحة الكورونا، تشمل القرارات التقديرية والفرضيات مدى ومدة الوباء، وآثار إجراءات الحكومات والسلطات الأخرى، واستجابات الشركات والمستهلكين في مختلف القطاعات، إلى جانب التأثير المرتبط بذلك على الاقتصاد العالمي. وفقا لذلك، فإن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة غير مؤكدة بطبيعتها، ونتيجة لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

2021

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**230,380**	**-**	**-**	**230,380**
مرضية (درجة 5 إلى 7)	**97,880**	**-**	**-**	**97,880**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(87)**	**-**	**-**	**(87)**
	328,173	**-**	**-**	**328,173**

2020

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة 1 إلى 4)	211,392	-	-	211,392
مرضية (درجة 5 إلى 7)	7,922	-	-	7,922
مخصص الخسائر الائتمانية	(217)	-	-	(217)
	219,097	-	-	219,097

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للالتزامات التمويلية وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

1) صكوك الشركات

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**10,759**	**-**	**-**	**10,759**
مرضية (درجة 5 إلى 7)	**15,540**			**15,540**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(14)**	**-**	**-**	**(14)**
	26,285	**-**	**-**	**26,285**

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة 1 إلى 4)	16,426	-	-	16,426
مخصص الخسائر الائتمانية	(31)	-	-	(31)
	16,395	-	-	16,395

2) موجودات التمويلات وذمم مستحقة من موجودات تمويلات الإيجار

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**1,223,636**	**37,622**	**-**	**1,261,258**
مرضية (درجة 5 إلى 7)	**77,272**	**38,123**	**-**	**115,395**
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	**-**	**-**	**21,988**	**21,988**
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	**(15,028)**	**(7,279)**	**(13,457)**	**(35,764)**
	1,285,880	**68,466**	**8,531**	**1,362,877**

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

2) موجودات التمويلات وذمم مستحقة من موجودات تمويلات الإيجار (يتبع)

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,122,092	43,207	14,483	1,179,782
مرضية (درجة 5 إلى 7)	81,282	17,486	29,939	128,707
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	280	15,074	15,354
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(13,539)	(5,849)	(20,643)	(40,031)
	1,189,835	55,124	38,853	1,283,812

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ الربح المعلق 41,799 ألف دينار بحريني (2020: 42,209 ألف دينار بحريني).

3) عقود مالية تحت موجودات أخرى

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**1,105**	**138**	**-**	**1,243**
مرضية (درجة 5 إلى 7)	**20**	**-**	**-**	**20**
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	**-**	**-**	**8,113**	**8,113**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(20)**	**(1)**	**(5,606)**	**(5,627)**
	1,105	**137**	**2,507**	**3,749**

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة 1 إلى 4)	1,132	-	30	1,162
مرضية (درجة 5 إلى 7)	674	485	-	1,159
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	-	7,877	7,877
مخصص الخسائر الائتمانية	(17)	(145)	(3,602)	(3,764)
	1,789	340	4,305	6,434

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة 1 إلى 4)	**169,063**	**1**	**-**	**169,064**
مرضية (درجة 5 إلى 7)	**14,910**	**1,946**	**-**	**16,856**
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	**-**	**-**	**2,693**	**2,693**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(291)**	**(52)**	**(279)**	**(622)**
	183,682	**1,895**	**2,414**	**187,991**

	2020			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة 1 إلى 4)	89,774	1,985	-	91,759
مرضية (درجة 5 إلى 7)	11,201	3,437	-	14,638
متعثرة (درجة 8 إلى 10)	-	-	2,371	2,371
مخصص الخسائر الائتمانية	(449)	(41)	(293)	(783)
	100,526	5,381	2,078	107,985

تحليل أعمار الموجودات التمويلية:

	2021			
	المرحلة الأولى: ألف دينار بحريني	***المرحلة الثانية: ألف دينار بحريني***	***المرحلة الثالثة: ألف دينار بحريني***	***المجموع ألف دينار بحريني***
متداول	**1,262,354**	**73,462**	**1,938**	**1,337,754**
أقل من 30 يوماً	**36,336**	**542**	**-**	**36,878**
30 -90 يوماً	**3,343**	**1,879**	**111**	**5,333**
أكثر من 90 يوماً	**-**	**-**	**28,052**	**28,052**
	1,302,033	**75,883**	**30,101**	**1,408,017**

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

91)التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية (يتبع)

	2020			
	المرحلة الأولى: ألف دينار بحريني	*المرحلة الثانية: ألف دينار بحريني*	*المرحلة الثالثة: ألف دينار بحريني*	*المجموع ألف دينار بحريني*
متداول	1,161,275	59,306	31,029	1,251,610
أقل من 30 يوماً	22,195	546	43	22,784
30 -90 يوماً	21,710	1,606	9	23,325
أكثر من 90 يوماً	-	-	36,322	36,322
	1,205,180	61,458	67,403	1,334,041

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات للعملاء المفصح عنها في ايضاح رقم 29، باستثناء الالتزامات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 41,889 ألف دينار بحريني (2020: 46,896 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار المعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ 11,961 ألف دينار بحريني (2020: 3,239 ألف دينار بحريني) والتي كانت لها مخصص انخفاض القيمة بالكامل.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي والودائع
- الصكوك طويلة الأجل – مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المُحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	***النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به***	***2021 ألف دينار بحريني***	*2020 ألف دينار بحريني*
موجودات تمويلات للشركات	نقد، وممتلكات، وأسهم، وصكوك	**986,300**	864,158
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، وممتلكات، واسهم، وصكوك	**785,478**	624,657

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

	2021 ألف دينار بحريني	*2020 ألف دينار بحريني*
أقل من 50%	**615,849**	605,305
51-70%	**165,835**	161,212
71-90%	**217,989**	205,527
91-100%	**114,812**	96,049
أكثر من 100%	**289,361**	262,476
	1,403,846	1,330,569

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية او طارئة أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً "بالأطراف المقابلة"). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التمركز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

31 إدارة مخاطر (يتبع)

31.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، وعدد السكّان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية.

31.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو عقود غير قابلة للتنفيذ أو أحكام سلبية التي تؤثر على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 3,203 ألف دينار بحريني (2020: 2,379 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطلوبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليس لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

31.4 إدارة المخاطر التشغيلية

استجابة لتفشي جائحة كورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع وبالنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغيرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بتعزيز عمليات الرقابة لتحديد المخاطر التشغيلية في أسلوب العمل المعدل.

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال السنة، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المطبقة مثل العمل من موقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. استمرت هذه الإجراءات بالعمل بشكل مرضٍ.

كما في 31 ديسمبر 2021، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

32 التمركز

يظهر التمركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التمركز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تمركز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

32 التمركز (يتبع)

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

	2021			***2020***		
	موجودات	***مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار***	***ارتباطات والتزامات محتملة***	*موجودات*	*مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار*	*ارتباطات والتزامات محتملة*
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	**2,524,872**	**2,092,615**	**178,700**	2,104,951	1,720,695	101,105
العالم العربي	**17,423**	**154,736**	**9,129**	30,578	82,175	6,920
أوروبا	**31,101**	**81,350**	**45**	31,482	105,984	-
أسيا	**10,453**	**31,514**	**739**	12,194	44,059	743
أمريكا الشمالية	**82,420**	**6,980**	**-**	61,608	3,449	-
أخرى	**18,302**	**20,617**	**-**	20,540	23,824	-
	2,684,571	**2,387,812**	**188,613**	2,261,353	1,980,186	108,768

	2021			***2020***		
	موجودات	***مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار***	***ارتباطات والتزامات محتملة***	*موجودات*	*مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار*	*ارتباطات والتزامات محتملة*
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
القطاع الصناعي						
حكومة وقطاع عام	**620,052**	**136,382**	**17,603**	513,933	165,716	1,015
بنوك ومؤسسات مالية	**719,341**	**689,120**	**14,018**	535,514	663,899	18,510
عقاري	**350,537**	**165,382**	**42,395**	360,618	157,207	20,257
تجاري وصناعي	**296,316**	**320,734**	**102,159**	268,417	282,882	53,487
أفراد	**629,780**	**718,962**	**6,752**	506,080	570,893	7,501
أخرى	**68,545**	**357,232**	**5,686**	76,791	139,589	7,998
	2,684,571	**2,387,812**	**188,613**	2,261,353	1,980,186	108,768

33 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

33.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

33 مخاطر السوق (يتبع)

33.1 مخاطر أسعار الأسهم (يتبع)

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

	2021			
	10% زيادة		***10% انخفاض***	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	***التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني***	***التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني***	***التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني***
مسعرة:	**412**	**-**	**(412)**	**-**

	2020			
	10% زيادة		*10% انخفاض*	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	*التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني*	*التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني*	*التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني*
مسعرة:	416	-	(416)	-

33.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ استحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

	2021			
	التغير في المعدل %	***التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني***	***التغير في المعدل %***	***التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني***
دينار بحريني	**0.10**	**560**	**(0.10)**	**(560)**
دولار أمريكي	**0.10**	**466**	**(0.10)**	**(466)**

33 مخاطر السوق (يتبع)

33.2 مخاطر عائد الربح (يتبع)

	2020			
	التغير في المعدل %	*التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني*	*التغير في المعدل %*	*التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني*
دينار بحريني	0.10	447	(0.10)	(447)
دولار أمريكي	0.10	242	(0.10)	242

إصلاح مؤشر معدل الربح

معدل LIBOR هو معدل مقياسي ويتم على أساسه تقدير إذا ما كانت البنوك بإمكانها تقديم تسهيلات التمويل لبنوك أخرى على أساس غير مضمون. تم نشر معدل LIBOR لخمس عملات مختلفة، ولسبع استحقاقات مختلفة. بعد سنة 2021، لن يكون المشاركة في نشر معدل LIBOR إلزامياً من قبل البنوك، وذلك وفقاً لهيئة السلوك المالي، وهي الجهة المنظمة لمعدل LIBOR. بدلاً من ذلك، سيتم نشر معايير جديدة، والذي يكون معدلاً خالياً من المخاطر لعملات مختلفة والتي سيتم مراقبتها من قبل الجهات التنظيمية المعنية. تملك المجموعة عقود ذات معدلات ربح متغيرة بناء على معدل LIBOR. قيمت المجموعة الأثر المحتمل للانتقال على الأنظمة والعمليات، وهي في طور تحديث بنيتها التحتية للتعامل مع المتطلبات. علاوة على ذلك، ستتبع المجموعة توصية لجنة المعدل المرجعي البديل، والمصرف المركزي، والاتفاقية الرئيسية للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات، والسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM ، لاعتماد الاتفاقيات الجديدة لاستحقاق معدل الربح للتعرضات الجديدة و / أو العقود القديمة، بما يتماشى مع ممارسة السوق. تعمل المجموعة حالياً على نقل العقود القديمة، وفقاً لتسويات إيقاف الهامش الموصى بها، للحفاظ على التكافؤ الاقتصادي ووفقاً للغة الاحتياطية و / أو البروتوكول، حسب الاقتضاء.

إلى المعدل الخالي من المخاطر لمحفظة التمويل الخاصة بها.

33.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس سنوي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرية كما في 31 ديسمبر 2021 و2020.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

	2021	*2020*
	طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية	*طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية*
جنيه إسترليني	**(33)**	4,051
شيلينغ كيني	**-**	109
يورو	**(36,175)**	(10,496)
دينار جزائري	**10,676**	8,773
أخرى	**199**	(3,445)

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

33 مخاطر السوق (يتبع)

33.3 مخاطر العملة (يتبع)

	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الربح 2021	الأثر على حقوق الملكية 2021	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الربح 2020	الأثر على حقوق الملكية 2020
	%	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	%	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
جنيه إسترليني	**10**	**(3)**	**-**	10	405	-
شيلينغ كيني	**10**	**-**	**-**	10	11	-
يورو	**10**	**(3,618)**	**-**	10	(1,050)	-
دينار جزائري	**10**	**-**	**1,068**	10	-	877
أخرى	**10**	**20**	**-**	10	(345)	-
المجموع		**(3,601)**	**1,068**		(979)	877

34 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

احتسب البنك معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 322.93%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للثلاثة الأشهر الأخيرة يبلغ 343.93%. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 117.75%.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا على القطاع المصرفي في مملكة البحرين. وكانت هذه الإجراءات تهدف لتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد، بالإضافة لمساعدة البنوك على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. ولقد اشتملت هذه الإجراءات على ما يلي:

- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%

بيان الاستحقاق للصكوك السيادية وصكوك الشركات، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويلات، وموجودات الإيجارات التمويلية، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام سنة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الأصول والخصوم اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2021 في إيضاح 43 من البيانات المالية الموحدة.

34 مخاطر السيولة (يتبع)

	2021				
	لغاية ثلاثة أشهر	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	309,149	-	-	-	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	129,189	4,671	-	-	133,860
صكوك سيادية	15,293	66,725	294,905	236,480	613,403
صكوك الشركات	8,687	1,875	12,574	3,149	26,285
موجودات تمويلات	172,812	170,283	372,765	91,108	806,968
موجودات إيجارات تمويلية	6,836	47,209	129,023	372,841	555,909
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	-	-	91,591	91,591
استثمارات عقارية	-	-	-	57,961	57,961
عقارات قيد التطوير	-	-	-	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	14,533	14,533
موجودات أخرى	10,145	135	535	35,183	45,998
الشهرة	-	-	-	25,971	25,971
	652,111	290,898	809,802	931,760	2,684,571
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	69,763	56,726	402	-	126,891
حسابات جارية للعملاء	482,739	-	-	-	482,739
تمويل مرابحة لأجل	55,240	27,518	2,211	15,247	100,216
مطلوبات أخرى	24,976	-	-	28,813	53,789
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	977,655	538,919	101,411	6,192	1,624,177
	1,610,373	623,163	104,024	50,252	2,387,812

34 مخاطر السيولة (يتبع)

	2020				
	لغاية ثلاثة أشهر	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	288,266	-	-	-	288,266
إيداعات لدى مؤسسات مالية	32,670	5,295	-	-	37,965
صكوك سيادية	18,035	39,157	268,005	67,911	393,108
صكوك الشركات	1,285	8,974	6,136	-	16,395
موجودات تمويلات	119,917	185,121	398,566	110,845	814,449
موجودات إيجارات تمويلية	31,293	28,646	154,565	254,859	469,363
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	-	-	98,034	98,034
استثمارات عقارية	-	-	-	67,586	67,586
عقارات قيد التطوير	-	-	-	2,943	2,943
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	12,036	12,036
موجودات أخرى	12,032	397	1,166	21,642	35,237
الشهرة	-	-	-	25,971	25,971
	503,498	267,590	828,438	661,827	2,261,353
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	59,283	57,298	302	-	116,883
حسابات جارية للعملاء	363,970	-	-	-	363,970
تمويل مرابحة لأجل	137,461	66,752	2,211	15,247	221,671
مطلوبات أخرى	41,404	68	4,673	6,137	52,282
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	734,904	407,881	82,272	323	1,225,380
	1,337,022	531,999	89,458	21,707	1,980,186

34 مخاطر السيولة (يتبع)

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2021 و 2020:

	2021					
	عند الطلب	***لغاية ثلاثة أشهر***	***من 3 أشهر إلى سنة واحدة***	***من 1 إلى 5 سنوات***	***أكثر من 5 سنوات***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	**-**	**69,955**	**57,552**	**419**	**-**	**127,926**
حسابات جارية للعملاء	**482,739**	**-**	**-**	**-**	**-**	**482,739**
تمويل مرابحة لأجل	**-**	**55,722**	**28,136**	**3,685**	**15,418**	**102,961**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**435,663**	**543,223**	**546,893**	**109,188**	**7,476**	**1,642,443**
ارتباطات والتزامات محتملة	**-**	**35,431**	**58,904**	**13,113**	**81,165**	**188,613**
مطلوبات مالية أخرى	**13,654**	**-**	**-**	**-**	**-**	**13,654**
	932,056	**704,331**	**691,485**	**126,405**	**104,059**	**2,558,336**

	2020					
	عند الطلب	*لغاية ثلاثة أشهر*	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	-	59,512	58,207	327	-	118,046
حسابات جارية للعملاء	363,970	-	-	-	-	363,970
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	139,085	68,223	3,733	15,761	226,802
تمويل مرابحة لأجل	246,131	489,823	416,664	88,801	428	1,241,847
ارتباطات والتزامات محتملة	-	25,617	43,948	18,003	21,200	108,768
مطلوبات مالية أخرى	12,353	16,965	-	-	-	29,318
	622,454	731,002	587,042	110,864	37,389	2,088,751

35 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- **الخدمات المصرفية** - يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات.
- **الخزينة** - يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
- **الاستثمارات** - يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة.

تتم المعاملات بين القطاعات بمعدلات داخلية مخصصة. تستند رسوم التحويل على المعدل المجمع، الذي يقارب تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للفترة المنتهية في 31 ديسمبر:

	2021				
	الخدمات المصرفية	***الخزينة***	***الإستثمارات***	***غير مخصص***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
صافي الدخل	**55,414**	**11,229**	**(2,399)**	**-**	**64,244**
نتيجة القطاع	**16,823**	**8,763**	**(4,362)**	**-**	**21,224**
موجودات القطاع	**1,419,859**	**1,075,488**	**185,799**	**3,425**	**2,684,571**
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	**1,899,701**	**480,239**	**7,617**	**297,014**	**2,684,571**

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

	2020				
	الخدمات المصرفية	*الخزينة*	*الإستثمارات*	*غير مخصص*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
صافي الدخل	55,661	10,726	(8,967)	-	57,420
نتيجة القطاع	12,473	7,764	(11,119)	-	9,118
موجودات القطاع	1,338,978	727,651	192,012	2,712	2,261,353
المطلوبات والحقوق حسب القطاع	1,311,031	660,947	7,469	281,906	2,261,353

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

35 معلومات قطاعات الأعمال (يتبع)

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

36 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 141,004 ألف دينار بحريني (2020: 158,458 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المبدئية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات الصادرة عن عملائها.

37 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء إسلاميين يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص واعتماد المنتجات والتوثيق، وأدلة وسياسات الإجراءات، والخدمات والرسوم ذات العلاقة المعروضة عليها، للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة واعتماد البيانات المالية.

38 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 291 ألف دينار بحريني (2020: 209 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي وإيه إس بي سيشل والبنك البحريني السعودي، وغرامات مالية محتسبة على عملاء ودخل من أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية.

39 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 554 ألف دينار بحريني (2020: 920 ألف دينار بحريني)، منها 271 ألف دينار بحريني (2020: 745 ألف دينار بحريني) تم دفعها من مجمع إيرادات مخالفة للشريعة.

40 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2021 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 2.6 فلس (2020: بواقع 2.3 فلس) للسهم. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (9)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2021 بنسبة 2.577% من قاعدة الزكاة بمبلغ 233.146 ألف دينار بحريني (2020: 187,369 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة.

41 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومحفظة الصكوك، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2021	***المستوى 1***	***المستوى 2***	***المستوى 3***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
صكوك سيادية	**455,723**	**157,680**	**-**	**613,403**
صكوك الشركات	**14,132**	**379**	**11,774**	**26,285**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**4,116**	**302**	**86,823**	**91,241**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**-**	**-**	**350**	**350**
	473,971	**158,361**	**98,947**	**731,279**

31 ديسمبر 2020	*المستوى 1*	*المستوى 2*	*المستوى 3*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
صكوك سيادية	67,704	325,404	-	393,108
صكوك الشركات	1,866	3,978	10,551	16,395
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4,162	3,313	90,209	97,684
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	350	350
	73,732	332,695	101,110	507,537

تحركات القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، كما يلي:

	2021	*2020*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
في 1 يناير	**90,559**	98,933
تغيرات القيمة العادلة	**(3,386)**	(10,434)
التسديدات خلال السنة	**-**	(231)
إضافات خلال السنة	**-**	2,291
في 31 ديسمبر	**87,173**	90,559

41 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

ما يلي ملخص لتحليل الحساسية للاستثمارات المحتفظ بها لغرض عدا المتاجرة من المستوى الثالث

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2021 بآلاف الدنانير البحرينية	الحركة المحتملة المعقولة +/- (في متوسط المدخلات)	الزيادة / (النقص) في التقييم
العقار المعني	تقييم الموجودات	117,065	+/-5%	5,853/ (5,853)
التدفقات النقدية المخصومة	معدل الإشغال والخصم	15,109	+/-5% و+/-1%	1,095/ (1,197)

تحركات القيمة العادلة لمحفظة لصكوك مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، أي باستخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد، كما يلي:

	2021 *ألف* ***دينار بحريني***	*2020* *ألف* *دينار بحريني*
في 1 يناير	**10,551**	11,320
إضافات	**10,994**	13,411
تغيرات القيمة العادلة	**-**	(3,426)
استبعادات	**(9,771)**	(10,754)
كما في نهاية السنة	**11,774**	10,551

القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية ، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للموجودات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

42 نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء البنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام "الأشخاص الإعتياديين" (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

43 النسب التنظيمية

1) نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من أصول التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة 30 يوماً. إن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء 30 يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. تم احتساب المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر وفقاً لمتطلبات كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020، كما يلي:

	مجموع القيمة المرجحة	
	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة	**579,523**	195,494
صافي التدفقات النقدية	**180,147**	157,730
نسبة تغطية السيولة %	**%343.93**	%126.41
الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي	**%80**	%80

2) كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسب رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

43 النسب التنظيمية (يتبع)

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

	كما في	
	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال قبل التسويات التنظيمية	**295,333**	277,655
مطروحاً: التسويات التنظيمية	**25,971**	25,971
الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال بعد التسويات التنظيمية	**269,362**	251,684
رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	**36**	26
تسويات رأس المال من الفئة الثانية	**34,596**	35,745
رأس المال التنظيمي	**303,994**	287,455
التعرضات الموزونة للمخاطر:		
الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان	**934,629**	988,982
الموجودات الموزونة لمخاطر السوق	**27,314**	250
الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية	**103,250**	97,200
مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر	**1,065,193**	1,086,432
مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر	**1,065,193**	1,086,432
نسبة كفاية رأس المال	**%28.54**	%26.46
نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى	**%25.29**	%23.17
الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي	**%12.50**	%12.50

كما في 31 ديسمبر 2021، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 24,768 ألف دينار بحريني إلى رأس المال من الفئة الأولى.

وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، سيتم اتباع المعالجة الميسرة أعلاه للسنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021، ومن ثم سيتم خصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2024.

3) نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي 100%. وبالرغم من ذلك، ووفقاً لتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/106/2020 المؤرخ 17 مارس 2020 وتعميم رقم OG/296/2021 المؤرخ 26 أغسطس 2020 و OG/431/2020 المؤرخ 29 ديسمبر 2020، فقد تم تخفيض الحد الأدنى إلى 80% حتى يونيو 2022، بغرض احتواء تداعيات جائحة الكورونا.

43 النسب التنظيمية (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2021 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	272,744	-	-	34,596	307,340
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	85,820	3,048	6,445	90,869
ودائع أقل استقراراً	-	501,988	113,787	80,423	634,621
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	-	1,322,106	149,710	56,041	522,229
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	-	67,695	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	272,744	1,977,609	266,545	177,505	1,555,059

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-	29,612
ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-	-
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا	-	366,087	6,367	5,878	63,974
والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات والتمويلات للجهات السيادية،					
المركزية ومنشآت القطاع العام، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف	-	227,810	153,681	756,908	812,050
البحرين المركزي	-	-	-	110,335	71,718
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي	-	-	-	188,086	122,256

35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	188,086	**122,256**
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	-	12,743	-	3,151	**9,050**
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	**241,383**	**5,809**	-	**30,018**	**274,306**
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	**188,333**	-	-	**9,417**
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**241,383**	**800,782**	**160,048**	**984,041**	**1,320,665**
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	**%117.75**

43 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	255,056	-	-	35,745	290,801
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع أقل استقراراً	-	442,336	125,503	66,951	578,006
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	-	1,032,384	189,353	58,126	374,683
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	-	64,101	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	255,056	1,538,821	314,856	160,822	1,243,490

43 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				مجموع القيمة الموزونة
البند	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر	-	-	-	-	17,604
لموجودات السيولة عالية الجودة					
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا	-	245,585	416	4,911	41,956
والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية					
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات	-	225,592	133,368	740,303	775,213
والتمويلات للجهات السيادية، المركزية ومنشآت القطاع العام، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف					
البحرين المركزي	-	-	-	167,627	108,958
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة	-	-	-	131,367	85,388
عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	131,367	85,388
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة					
الأسهم المتداولة في البورصة	-	7,386	6,567	780	3,337
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	292,513	3,980	-	24,007	308,941
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	145,464	-	-	7,273
مجموع التمويل المستقر المطلوب	292,513	628,007	140,351	901,368	1,244,015
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	%99.96

44 حدث لاحق

بعد تاريخ نهاية السنة، اتفق بنك السلام مع شركة إثمار القابضة ش.م.ب على استحواذ بنك السلام على وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك إثمار، وحصة ملكية شركة إثمار القابضة في كل من بنك البحرين والكويت ش.م.ب (بي بي كي) ومجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة) على التوالي. تم تنفيذ مذكرة تفاهم بين المنشأتين في أكتوبر 2021. تظل الصفقة خاضعة لموافقة مساهمي شركة إثمار القابضة، والتوقيع على الاتفاقيات النهائية.

45 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة،ومجموع الموجودات، ومجموع المطلوبات، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المبينة مسبقاً. تم تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (32) بأثر رجعي، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

(المعلومات المالية المرفقة لا تمثل جزءاً من البيانات المالية الموحدة)

تماشيا مع توجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم OG/417/2021 الصادر في 23 ديسمبر 2021، والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية، وسط الأثار المالية الحالية لتفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، قدم البنك معلومات إضافية عن تأثير هذه الجائحة على بياناتها المالية ونتائج عملياتها.

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات في جميع أنحاء العالم تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً كبيراً على بنك السلام وشركاته التابعة الرئيسية (يشار إليها مجتمعة "المجموعة") وشركاته الزميلة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا على القطاع المصرفي في مملكة البحرين، وذلك لتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%
- تخفيفات رأسمالية من خلال إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة 1 و2 من مارس إلى ديسمبر 2020، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021، وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2024.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت للآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة. بالإضافة لذلك، فقد أدت جائحة كورونا لانخفاض حجم المعاملات والرسوم ذات العلاقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلم البنك مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، وقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة، وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- احتفظت المجموعة باحتياطي نقدي أقل، نتيجة لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 3%.
- نتيجة لسيناريو السيولة المجهد في السوق، اضطر البنك لتكبد مصروفات تمويل أعلى للحصول على ودائع جديدة وصرف العملات الأجنبية.

بعد التأجيل الأول، أعلن مصرف البحرين المركزي عن أربع فترات تأجيل أخرى من سبتمبر 2020 إلى يونيو 2022 ، حيث تم تأجيل المدفوعات، وسُمح للبنك باحتساب الأرباح على المبالغ المؤجلة. وأدى ذلك إلى تأثير إضافي على سيولة البنك ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي ملخص للآثار الاقتصادية المذكورة أعلاه:

	صافي الأثر على المجموعة - المتراكم		
ألف دينار بحريني	بيان الدخل الموحد	المركز المالي الموحد	حقوق الملكية الموحد
خسارة التعديل	-	-	(24,768)
إطفاء خسارة التعديل	-	24,768	-
رسوم بطاقات ائتمان أقل	-	-	(282)
منح حكومية	-	-	2,143
معاملات إعادة الشراء الملزمة بمعدل صفري	-	121,613	-
متوسط الانخفاض في الاحتياطي النقدي	-	412,297	-
سيولة مجهدة	-	-	(371)
الخسائر الائتمانية المتوقعة المنسوبة لكوفيد - 19	(2,423)	(9,053)	-

تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر. كما في 31 ديسمبر 2021، كانت النسب الموحدة لكفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر ثابتة عند 28.54% و322.93% و117.75% على التوالي.

المعلومات الواردة في الجدول أعلاه تشمل فقط المجالات أو البنود التي كان فيها الأثر قابلاً للتحديد وجوهرياً. بعض المبالغ الواردة أعلاه تشمل خسارة إفتراضية للدخل، أو قياس تكلفة إضافية، وبالتالي قد لا تتطابق بالضرورة مع المبالغ المعلنة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

لا ينبغي اعتبار المعلومات الواردة في هذا الإفصاح الإضافي كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة كورونا (كوفيد – 19) الذي لا يزال يتطور، فإن التقييم أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات، وتأخذ بالاعتبار فقط المجالات الجوهرية للأثر. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة .بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة كورونا (كوفيد – 19) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات للتدقيق من قبل المدقق الخارجي.